

4 October 2005
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس: السيد دي كيروز دوارتي (البرازيل)

ثم: السيد تريسا (إيطاليا)

ثم: السيد دي كيروز دوارتي (البرازيل)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد الشامي (الإمارات العربية المتحدة): بعد أن أعرب عن تأييده للبيان الذي تم الإدلاء به باسم حركة بلدان عدم الانحياز (NPT/CONF.2005/SR.2)، قال إنه، رغم الجهود المكثفة والمستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة لا يزال عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية يقوم بتطوير كل من المفاعلات والترسانات العسكرية، وفي الوقت نفسه تظل دول عديدة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تسعى إلى إنتاج سلاح نووي. وأضاف بأن مخاوف بلده لم تعد تنحصر في سباق التسلح، وإنما تتعلق بأخطار جديدة مثل محاولات أطراف فاعلة من غير الدول للاتجار بالمواد الانشطارية وغيرها من المواد الخطرة - وهي محاولات أدت إلى تفاقم خطر حصول الجماعات الإرهابية على تلك المواد وتمثل تهديدا خطيرا على الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢ - وقال إن الإمارات العربية المتحدة، التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية انطلاقا من إيمانها الراسخ بأهمية عالمية هذه المعاهدات، تشعر بالقلق إزاء التمييز بين التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض أسلحتها النووية والقضاء عليها وحق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات أمنية غير مشروطة. وأشار إلى أن التمييز أنشأ مأزقا دبلوماسيا في كل من مؤتمر الاستعراض وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وأنه أثر في الوقت نفسه على مصداقية معاهدة عدم الانتشار وعالميتها. وبالتالي فقد دعا المؤتمر الحالي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجية دولية مشتركة لنزع السلاح النووية تكون ملزمة لجميع الدول وتستند إلى

القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وقراراتها، والاتفاقات والبروتوكولات المتعددة الأطراف، وهي صكوك تدعو جميعا إلى تعزيز نظام عدم الانتشار وإزالة أسلحة الدمار الشامل. وقال إن من الضروري حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على البدء في مفاوضات تؤدي إلى التنفيذ الكامل للخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ والتدمير التام للأسلحة النووية والاستراتيجية في إطار زمني محدد؛ وحث مؤتمر نزع السلاح على إنشاء آليات دولية متخصصة لرصد تدمير الأسلحة النووية، بما في ذلك إنشاء وكالة دولية مسؤولة عن التفاوض بشأن معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض تصنيع الأسلحة النووية؛ وتصعيد الجهود الدولية الرامية إلى وضع صك دولي فعال يقتضي من الدول الحائزة للأسلحة النووية توفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والمطالبة بأن تقوم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تسعى إلى حيازة تلك الأسلحة بمراجعة سياساتها والسعي إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛ وتعزيز نظام التحقق الدولي وتنفيذ مدونة قواعد الممارسات المتعلقة بحركة النفايات المشعة عبر الحدود الدولية، بهدف تعزيز الشفافية والموضوعية والمساواة بين الدول؛ والتأكيد من جديد على حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون تمييز.

٣ - ومع إشاداته بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء عديدة من العالم، فقد أعرب عن الإدانة لموقف إسرائيل من إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، لا سيما إصرارها على الاحتفاظ بمفاعلاتها النووية وترسانتها العسكرية خارج نطاق الفحص الذي يقوم به المفتشون الدوليون بغية كفالة تفوقها العسكري ومواصلة احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية، فيما يمثل

جوانب المعاهدة، لا سيما المادة السادسة منها. وقال إن تحقيق العالمية أمر يتسم بالعجالة أيضا. وأشار إلى أن ضرورة مواجهة تهديد الأسلحة النووية تتسم بأهمية خاصة مع الاستعراض المقبل لإعلان الألفية الذي أعلن فيه قادة العالم عزمهم على السعي من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، وإبقاء جميع الخيارات مفتوحة من أجل بلوغ ذلك الهدف بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل وطرق إزالة الأخطار النووية.

٥ - وقال إنه، ريثما تتم إزالة هذه الأسلحة بالكامل، لا بد من الاتفاق على وضع صك دولي ملزم تتعهد بموجبه الدول الحائزة للسلح النووي بآلا تستخدم ذلك السلح أو تهدد باستخدامه ضد الدول غير الحائزة له. وأوضح أن محكمة العدل الدولية قد عززت ذلك المبدأ في فتاها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية استخدام السلح النووي أو التهديد باستخدامه. وأضاف أن نيجيريا أيدت تلك الفتوى وأنها تؤمن إيمانا جازما بأن لا سبيل إلى وقف انتشار الأسلحة النووية بصورة ملموسة إلا متى أعطيت الدول التي تخلت عن استحداث أو حيازة السلح النووي ضمانات بموجب اتفاق وحيد وملزم قانونا. وتدعو نيجيريا بالتالي المؤتمر الحالي إلى إنشاء هيئة فرعية معنية بالضمانات الأمنية السلبية. وقال إن وفده يرى أيضا أن إزالة الأسلحة النووية بكاملها تظل هي الضمان المطلق الوحيد بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

٦ - وكرر إعراب نيجيريا عن تأييدها للوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠، لا سيما الخطوات العملية الثلاث عشرة التي وردت فيه، والمقرر المتعلق بمبادئ وأهداف منع انتشار السلح النووي ونزعه، والقرار الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥. وأعرب عن قلق وفده العميق إزاء ظهور نظريات استراتيجية جديدة في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وقال إنه يعتقد اعتقادا راسخا بأن المؤتمر الحالي يتيح للدول

تحديا للقانون الدولي والقرارات الدولية. وحث الدول الأطراف على اتخاذ تدابير فعالة لإرغام إسرائيل على إزالة أسلحتها النووية والانضمام بدون شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إن إسرائيل يجب أن تقوم أيضا بإخضاع مرافقها النووية والعسكرية والمدنية لإشراف و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا للقرارات الدولية والقرار المتخذ في مؤتمر عام ٢٠٠٠. وأخيرا، دعا إلى وقف تقديم المساعدة العلمية والتكنولوجية إلى إسرائيل، ذلك أنها تستخدم لتطوير مرافق نووية وتهدد عملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب عن أمله في أن يسفر المؤتمر الحالي عن تجديد التزام الدول بمعاهدة عدم الانتشار وأن يعزز دور الأمم المتحدة في ذلك السياق، بهدف إنشاء نهج شامل ومتعدد الأطراف إزاء نزع السلح وحظر للأسلحة النووية.

٤ - السيد أوديديا (نيجيريا): قال إن نيجيريا، إظهارا لالتزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإيمانها بإمكانية خلو العالم من الأسلحة النووية، لم تكتف بالعدول عن الخيار النووي وحسب، وإنما أبرمت أيضا اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصدقت على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندا). وأشار إلى أنه، في الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لمعاهدة عدم الانتشار، لا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدا خطيرا على البشرية. ومع أن المخزون العالمي أصبح أقل بكثير عما كان عليه في ذروة الحرب الباردة، يقدر أن ذلك المخزون يحتوي على ما يتجاوز القوة النارية المستخدمة طوال الحرب العالمية الثانية بـ ٢٠٠٠ مرة، وأن تلك القوة، إذا ما استخدمت، ستكون قادرة على إبادة الحضارة البشرية إبادة تامة. وبالنظر إلى أن المعاهدة هي الاتفاق الدولي الوحيد الملزم قانونا الذي يلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلح النووي، فقد حث الدول الأطراف على أن تعيد تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لجميع

٧ - وقال إن من المؤسف أن الجهود التي بذلها بعض الدول مؤخرا لتنفيذ أهداف عدم الانتشار على استخدام المفاعلات النووية المدنية قد تعيق الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وفي ذلك الصدد، حث المؤتمر على اتخاذ تدابير مناسبة لاحتفاظ جميع الدول الأطراف في المعاهدة بحقها غير القابل للتصرف في أن تجري بحوثا وتنتج وتستخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز. بيد أنه أشار أيضا إلى ضرورة أن تخضع جميع الدول الأطراف منشأتها للضمانات الكاملة للوكالة بغية بناء الثقة في هذا الصدد. وقال إن حكومته أنشأت وكالة لتنظيم جميع الأنشطة المتصلة بالجال النووي في البلد وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من معاهدة عدم الانتشار والنظام الأساسي للوكالة. وسوف تواصل نيجيريا دعم الجهود الرامية إلى الإعلان عن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم اعتمادا على ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانب دول المنطقة المعنية. وفي ذلك الصدد، قال إن وفده يرحب بالقرار الذي اتخذته دول آسيا الوسطى الخمس بالتوقيع على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في أقرب وقت ممكن، فضلا عن الترحيب بمركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية. ومع ذلك، فقد أكد ضرورة إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط وتحقيق أهداف ومقاصد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وقال إن إنشاء مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية حول العالم يمثل خطوة إيجابية، وإن المؤتمر الدولي للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لتلك المناطق، الذي انعقد في المكسيك، أظهر مرة أخرى عزم تلك الدول على المضي قدما نحو تحقيق أهداف منع انتشار الأسلحة النووية. وأعلن أن نيجيريا شاركت بنشاط في ذلك المؤتمر وأعرب عن الرأي بأن الإعلان الصادر عن المؤتمر سيكون قيما للمؤتمر الحالي. وفي حين أن الدول الأطراف

فرصة فريدة لإعادة تأكيد التزامها بالخطوات العملية الثلاث عشرة وبالمعاهدة ككل. وإظهارا لتأييد نيجيريا للإلغاء التام للتجارب النووية، فقد صدقت في عام ٢٠٠١ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشدد على أهمية انضمام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى هذه المعاهدة، وحث الدول التي يتعين أن تصدق على المعاهدة ليكتمل النصاب القانوني لدخولها حيز النفاذ، على اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك على وجه السرعة. وريثما يحدث ذلك، يتعين على الدول المعنية أن تواصل توقفها الاختياري عن إجراء أي تفجيرات نووية تجريبية. وقال إنه رغم إقرار نيجيريا بأهمية الجهود الثنائية التي تبذلها القوتان النوويتان العظميان لتسيير عملية الحد من الأسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية، يؤيد وفده الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء التي ترى أن هذه التخفيضات لا يمكن أن تحل محل إجراء تخفيضات لا رجعة فيها في الأسلحة النووية ونزعها الكامل. وأضاف أنه لا بد أن تكون هذه الجهود شفافة، وقابلة للتحقق منها. وشدد على ضرورة إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ودولية ويمكن بصورة فعلية التحقق من الامتثال لها تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وحتى يصبح تلك المعاهدة معناها، ينبغي أن تتضمن آلية موثوقا بها للتحقق لا تستثني المخزونات القائمة. وقال إنه ينبغي للمؤتمر الحالي أن يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى البدء في أسرع وقت ممكن في الأعمال الفنية بشأن المسائل المعروضة عليه، بما في ذلك التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأعرب مجددا عن تأييد نيجيريا الكامل للمقترح المقدم من ممثلي بلجيكا، والجزائر، والسويد، وشيلي، وكولومبيا (وهو ما يسمى باقتراح السفراء الخمسة) لاعتماده آلية لتجاوز حالة الجمود الحالية والتوصل إلى برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح.

يستجيب للتطورات الأخيرة وأن يتخذ خطوات عاجلة لتعزيز عالمية المعاهدة وفعاليتها وسلطتها. وأوضح أنه، لبلوغ تلك الغاية، لا بد من تعزيز الأركان الثلاثة جميعا على قدم المساواة.

٩ - وقال إن الصين ما فتئت تدعو إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية وتمارس أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بتطوير تلك الأسلحة. وأوضح، علاوة على ذلك، أن الصين لم تشارك مطلقا في سباق التسلح النووي، حيث دعمت بدلا عن ذلك عملية لنزع السلاح النووي تقوم على صون الأمن الاستراتيجي العالمي وتحقيق أمن غير منقوص للجميع. وينبغي للدولتين النوويتين العظميين مواصلة تخفيض ترسانتيهما النوويتين بطريقة يمكن التحقق منها ويستحيل الرجوع عنها، بوصف ذلك خطوة صوب نزع السلاح النووي الكامل. وقال إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعمل الصين من أجل التصديق عليها والتي تأمل أن تنضم إليها جميع الدول في موعد مبكر، تمثل خطوة هامة في تلك العملية؛ وأنه ينبغي للدول المعنية، إلى حين دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، أن تراعي الوقف الاختياري للتجارب النووية. وأشار إلى وجود حاجة أيضا إلى الاتفاق بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، حتى يتسنى له البدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإنشاء لجان مخصصة، والبدء في الأعمال الفنية بشأن نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية، وعدم نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقال إن وفده يأمل أن يساعد المؤتمر الحالي في إزالة الجمود في تلك المسائل.

١٠ - وقال إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مبررة تماما في مطالبتها بضمانات أمنية ملزمة قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأوضح أن الصين، منذ الوهلة الأولى لحيازتها للأسلحة النووية، أعلنت رسميا أنها لن تكون مطلقا البادئة باستخدام تلك الأسلحة وتعهدت بعد ذلك

تتشارك في الرغبة في بلوغ الأهداف الرئيسية الثلاثة جميعها، ألا وهي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ينبغي توحي الحذر والتحلي بالشفافية لكفالة عدم تحقيق أحد هذه الأهداف على حساب هدف آخر.

٨ - السيد جانغ يان (الصين): قال إنه، على الرغم من حدوث بعض التطورات المشجعة منذ مؤتمر عام ٢٠٠٠، تمثل زيادة الأخطار غير التقليدية تحديات جديدة للمجتمع الدولي. وأضاف قائلا إن مخاوف الصين تتركز في زيادة بروز الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وبروز المسائل النووية الإقليمية؛ واكتشاف شبكة لتهريب المواد النووية؛ والتخلي عن معاهدة الحد من منظومات القذائف التسيارية؛ وخطر تسليح الفضاء الخارجي؛ وانخفاض احتمالات دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ والجمود في الجهود الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ والطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح؛ وإصرار بعض الدول على عدم تغيير عقلية فترة الحرب الباردة، وذلك باتباع نهج فردي، والدعوة إلى الأعمال الاستباقية، ووضع قوائم لبلدان أخرى بوصفها أهدافا نووية، وتخفيض العتبة النووية، والقيام بالبحث والتطوير في أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وقال إن المؤتمر الحالي يتسم بأهمية حاسمة، بالنظر إلى أن المجتمع الدولي يتوقع من الدول الأطراف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مواجهة التحديات الجديدة، وتعزيز النهج المتعدد الأطراف في تحديد الأسلحة، وتعزيز الازدهار والتنمية. ورغم التحديات الماثلة أمام نظام عدم الانتشار والأمن العالمي وتحديد الأسلحة، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في ذلك النظام، وعاملا حاسما في تحقيق السلام والاستقرار العالميين، ونموذجا ناجحا للعمل المتعدد الأطراف. وأشار إلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن

ولا أمن الصين نفسها. ومن ثم اتخذت الصين عددا من الخطوات الرئيسية في ذلك المجال، منها، على سبيل المثال، نشر وثيقة عن سياسات وتدابير عدم الانتشار في عام ٢٠٠٣؛ وإنشاء نظام لمراقبة الصادرات بما يتمشى مع الممارسة الدولية؛ تحسين اللوائح والتشريعات بتطبيق مبدأ الضبط الشامل وجعل قبول النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية شرطا للصادرات النووية؛ والترويج للسياسات واللوائح ذات الصلة لكفالة تنفيذها الفعلي. وقال إن الصين شاركت كذلك في الجهود الدولية لعدم الانتشار، مثل الانضمام، في عام ٢٠٠٤، إلى مجموعة موردي المواد النووية، لتشارك بذلك في جميع المعاهدات الدولية والآليات المتعددة الأطراف المعنية بعدم الانتشار النووي؛ وإكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول البروتوكول الإضافي حيز النفاذ (لتصبح بذلك أول دولة حائزة للأسلحة النووية تفعل ذلك)؛ والمشاركة النشطة في تطوير وتحسين الأنظمة المتعددة الأطراف لعدم الانتشار؛ والمشاركة في المشاورات الرامية إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ والمشاركة النشطة في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال عدم الانتشار؛ وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١٣ - وأضاف أن الصين شاركت أيضا في الجهود الدولية الرامية إلى تسوية مسائل عدم الانتشار سلميا، وأنها ستواصل العمل من أجل تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية عن طريق المحادثات السداسية الأطراف والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة. وأعرب عن أمل الصين في أن يقوم الطرفان بالامتناع عن الأعمال الاستفزازية ويظهرا المزيد من المرونة بغية تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المحادثات. وأشار إلى أنه، في غضون ذلك، أيدت الصين تسوية المسألة النووية الإيرانية ودعمت الجهود التي يبذلها كل من إيران والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا للتفاوض من أجل تسوية طويلة الأجل.

بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقال إن الصين حثت باستمرار الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على فعل الشيء نفسه. وأضاف أنها وقعت على جميع البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي كانت مفتوحة للتوقيع وتوصلت إلى اتفاق مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والبروتوكول الملحق بها، ودعمت في الوقت نفسه جهود دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الرامية إلى إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية.

١١ - وقال إن الصين عارضت انتشار الأسلحة النووية وحثت الدول التي لا تزال خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وأضاف أن الصين أيدت الجهود الرامية إلى تحسين النظام القائم تمشيا مع التطورات الجديدة، إيماننا منها بأن بضرورة معالجة الأعراض والأسباب على السواء. وقال إنه من ثم ينبغي للدول أن تحترم المصالح الأمنية لبعضها البعض؛ وأن تسعى إلى بناء العلاقات استنادا إلى الثقة والمكاسب المتبادلة، والمساواة والتعاون، بما يزيل العديد من دوافع الانتشار النووي؛ ومعالجة الانتشار عن طريق الحوار والتعاون، لا عن طريق المواجهة وممارسة الضغوط؛ ورفض المنهج الأحادي في التصرف والمعايير المزدوجة؛ وتعزيز النظام القائم، وذلك بتطبيق مبادئ النهج المتعدد الأطراف والمشاركة لكفالة أن يظل النظام يتسم بالعدالة، والمعقولة، وعدم التمييز وتسهيل دور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

١٢ - وأشار إلى أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها لم يكن في مصلحة السلام والاستقرار العالميين

وقعت كذلك على اتفاقات تعاون بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع قرابة ٢٠ دولة وهي تشارك في مختلف منتديات التعاون. ووافق مجلس الشعب الوطني للتو على انضمام الصين إلى اتفاقية استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، مما أظهر أيضا التزام الصين الراسخ بتعزيز تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف والسلام والازدهار العالميين.

١٦ - وفي ضوء الذكرى السنوية الستين المقبلة لإنشاء الأمم المتحدة، قال إن وفده يؤمن إيمانا راسخا بضرورة زيادة تعزيز الإطار الأمني المشترك والتعزيز المشترك للسلام والاستقرار والتعاون. وأشار إلى أن التدمير الكامل للأسلحة النووية يمثل التطلع المشترك للمجتمع الدولي والهدف الأسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتقع على الدول الأطراف كافة مسؤولية اغتنام الفرصة الحالية لتعزيز عالمية المعاهدة وفعاليتها وسلطانها، وتنشيط الجهود الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتعزيز السلام والأمن العالميين. وقال إن وفده سيعمل مع جميع الوفود الأخرى لكفالة خروج المؤتمر بحصيلة ناجحة.

١٧ - تولى نائب الرئيس، السيد تريسا (إيطاليا) رئاسة الجلسة.

١٨ - السيد فتح الله (مصر): قال إن إجراء تقييم موضوعي للحالة الراهنة للمعاهدة ينم عن عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقدم كافٍ في الوفاء بالتزاماتها. علاوة على ذلك، قال إن مصر تشعر بالقلق إزاء التركيز المتزايد من بعض الدول والتحالفات على الأسلحة النووية، مما في ذلك تطويرها لزيادة تيسير استخدامها في العمليات العسكرية الفعلية. وأضاف أن هناك أيضا عدم امتثال للالتزامات المعلنة مؤخرا، مثل عدم وجود عنصر تحقق في

١٤ - وقال إن صون الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يمثل عنصرا رئيسيا في تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفعاليتها وسلطانها. ومن ثم لا ينبغي لجهود عدم الانتشار أن تقوض الحقوق المشروعة للدول، على الرغم من أن تحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأغراض غير السلمية، يجب بالطبع منعه. وأضاف أنه بغية تعزيز الأنشطة المتصلة بالاستخدام في الأغراض السلمية، ينبغي للمجتمع الدولي المساهمة بالمزيد من الأموال والتكنولوجيا ومساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الاضطلاع بدور أهم في هذا الصدد. وقال إن تطوير الطاقة النووية مثل عنصرا رئيسيا في الاستراتيجية الاقتصادية للصين. واستنادا إلى نهج يقوم على التنمية الموجهة لخدمة الناس، والمتوازن، والمتوائمة، والمستدامة، أعلن أن الصين تقوم بدعم استخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويتين، وتحسين هيكل الطاقة على النحو الأمثل، وتحسين البيئة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي.

١٥ - وقال إن الصين علقت أهمية كبرى على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن السلامة النووية وستكثف تعاونها في مجال تبادل المعلومات والتدريب. وأشار إلى أن الصين أيدت الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واضطلعت بدور نشط في صياغة الاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة التي تتخذ خطوات للانضمام إليها. وما فتئت الصين تدعم التعاون الدولي بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتعلق أهمية خاصة لدور الوكالة في ذلك الصدد. وقال إن الصين، منذ انضمامها إلى الوكالة في عام ١٩٨٤، واصلت تسديد مساهمتها في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة بالكامل وفي الموعد المحدد، وقد أسهمت بمبلغ مليون دولار إضافي في عام ٢٠٠٤ دعما للمشاريع ذات الصلة في البلدان النامية. وأضاف أن الصين

تساؤلات أساسية بشأن التفسير الممكن للمعاهدة بدون اللجوء إلى المواد المتصلة بتعديلها.

٢٢ - وأضاف أنه، في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، أولي اهتمام خاص للشرق الأوسط والأثر السلمي على مصداقية المعاهدة نتيجة لبقاء إسرائيل خارجها. وقال إن من المهم أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وأن تخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصف ذلك خطوة صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، قال إن مصر تؤيد إنشاء هيئة فرعية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، مما يسهم بالتالي في عالمية المعاهدة.

٢٣ - السيد دراغو (إيطاليا): قال إن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يمثلان أحد أركان المعاهدة. وأشار إلى أن الأنشطة النووية السرية من قبل الدول الأطراف وتطوير القدرات العسكرية النووية من قبل غير الأطراف يؤديان إلى إضعاف المعاهدة ويضران بنزع السلاح. وأضاف أن الانتشار النووي يمثل أيضا عقبة أمام استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي يمثل ركنا آخر في المعاهدة. وقال إن التحديات أمام نظام عدم الانتشار والاستخدام المتزايد للطاقة النووية قد يستدعيان وضع لوائح متعلقة بدورة الوقود النووي. وأضاف أنه، علاوة على ذلك، فإن انسحاب أحد البلدان من المعاهدة وعدم توصل العملية التحضيرية السابقة إلى نتائج حاسمة يدلان على وجود ضعف مؤسسي في المعاهدة.

٢٤ - وقال إن الأهداف الرئيسية للمؤتمر ينبغي أن تتمثل في استعراض كل من مسألة سير المعاهدة خلال الخمس سنوات الأخيرة، والمقررات والقرارات المتخذة في عام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية للمؤتمر المعقود في عام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II)). وقال إنه،

المقترحات المقدمة من أجل وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٩ - وقال إن عدم الامتثال يشكل أحد التحديات الرئيسية أمام المعاهدة؛ ولا بد من مواجهته بطريقة غير مهادنة وعادلة ومحيدة. وأضاف أنه يجب إجراء تقييم موضوعي لمدى الامتثال العام من جميع الدول. ويجب أن يستعرض المؤتمر السياسات والمبادئ المنشئة لبعض التحالفات العسكرية، مثل مبدأ "التشارك العسكري"، لتحديد مدى اتفاقها مع التزامات الدول بموجب المعاهدة.

٢٠ - وبوصف اتفاقات الضمانات الشاملة التزامات قانونية يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بها، قال إن هذه الاتفاقات مثلت جوهر أحد أركان المعاهدة. وعند النظر في مسألة الضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي النموذجي، أشار إلى أنه كان من الضروري التساؤل عما إذا كان من الممكن منطقيا مكافأة التنفيذ المتراخي لالتزامات نزع السلاح بفرض التزامات بموجب الركنتين الآخرين، بما فيها نظام الضمانات. وأوضح أن فعل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اعتقاد زائف بإصلاح اختلال هيكلي بين الأركان الثلاثة. وأشار إلى أنه، علاوة على ذلك، يمثل تأييد التعاون بين بعض الدول والمناداة في الوقت نفسه بتقييد حقوق البعض الآخر أمرا من شأنه تقويض الهدف المعلن المتمثل في تحقيق العالمية. وقال إن تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة ينبغي أن يصبح المعيار الأول في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المعاهدة والعامل الحاسم فيما يتعلق بقبول الدول الأطراف للمزيد من الالتزامات في ذلك الإطار.

٢١ - وأشار إلى وجود حاجة لالتزام مشترك لتيسير تنفيذ المادة السادسة، بدلا عن تقييده. وقال إن أي محاولة لتقييد الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية تثير

٢٧ - وقال إن الأسلحة النووية لا تضمن الأمن؛ بل هي تقلل منه. فهي أسلحة غير مشروعة، بغض النظر عما يجوزها. وأشار إلى أن شبكة التكنولوجيا النووية السرية مثلت تحديا خطيرا للمعاهدة، وبالتالي فمن المهم استعراض وتحسين الضوابط المصممة لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد والتكنولوجيات النووية. وقال إن جنوب أفريقيا تقوم لذلك السبب بإجراء تحقيق دقيق وعاجل في المخالفات لتشييعاتها المتعلقة بعدم الانتشار وإلها تقوم حاليا بمحاكمة أشخاص يدعى بمخالفتهم القانون. إلا أنه استدرك قائلا بأنه ما من نظام، أيا كان مدى شموله، يمكن أن يوفر ضمانا ضد ارتكاب المخالفات. وأشار إلى أن نجاح هذه الضوابط يعتمد التبادل الفعال للمعلومات والتعاون فيما بين الأطراف ذات الصلة. وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإمكانها، إذا أتيح لها ذلك، القيام بدور مركزي في معالجة التجارة غير المشروعة.

٢٨ - وأعرب عن سرور جنوب أفريقيا لأن الوكالة لم تجد حتى الآن أن إيران قد حولت تكنولوجيتها النووية للأغراض العسكرية. وقال إن بلده يرحب بالاتفاق الموقع في باريس يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (IAEA/INFCIRC/637) ويرى عدم وجود ضرورة للمواجهة. وقال إن بلده يرى أن المسألة يمكن أن تسوى عن طريق الحوار والمفاوضات.

٢٩ - وأشار إلى أن عدم وجود هيكل أساسي نووي قد يكون السبب في أن العديد من البلدان لم يقيم بإبرام اتفاق ضمانات مع الوكالة. وقال إن جنوب أفريقيا حثت تلك الدول على الوفاء بذلك الواجب القائم بموجب المعاهدة بدون إبطاء. وأضاف بأن بلده يرحب بالخطوات المتخذة لتعزيز نظام ضمانات الوكالة، بما في ذلك التفاوض بشأن البروتوكول الإضافي الذي يمثل صكاً لبناء الثقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقال إن الطاقة النووية، عند

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمشاركين في الاجتماع الحالي أن يتسموا بالطموح ويسعوا إلى تحديد مبادئ توجيهية بتوافق الآراء للفترة المقبلة، وذلك بهدف تعزيز المعاهدة. وأشار إلى أن الأولوية ينبغي أن تعطى، في جملة أمور، إلى ما يلي: إيجاد حلول تفاوضية لجميع المشاكل المحددة الناشئة حديثاً أو المستمرة في مجال الانتشار النووي في شرق آسيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهو الأمر الذي تعرب إيطاليا عن استعدادها لدعمه على أساس وطني؛ ومنع حصول الجماعات الإرهابية على الأسلحة النووية؛ والتفاوض من أجل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٣٥ - السيد مينتي (جنوب أفريقيا): قال إن استمرار حيوية المعاهدة وفعاليتها أمر يعتمد على تنفيذ نظام المعاهدة ككل. ومضى قائلاً إن المؤتمر ينبغي أن يتجنب إعادة فتح المناقشة بشأن الواجبات، والالتزامات، والتعهدات، وهو ما قد يوفر الأساس القانوني للآخرين لكي يقوموا بإعادة تفسير أجزاء من اتفاقات تم إبرامها سابقاً، أو نفيها، أو الانسحاب منها. وأضاف أن المؤتمر ينبغي له أيضاً أن يتجنب اتخاذ تدابير لتقييد الحق في الاستخدام القابل للتحقق منه للطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأشار إلى أن فرض تدابير على دول بعينها دون فرضها على دول أخرى يؤدي إلى تفاقم سمات عدم المساواة المصاحبة للمعاهدة.

٣٦ - وأعلن أن الضمان الوحيد ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يتمثل في الإزالة التامة لتلك الأسلحة وكفالة عدم استخدامها مطلقاً مرة أخرى. وقال إنه بالتالي ينبغي التعجيل بتنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة، وإن جنوب أفريقيا تؤيد بشدة إنشاء هيئة فرعية معنية بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح لإيلاء اهتمام مركز للمسألة.

دولي؛ واستئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها دوليا وبصورة فعالة، مع مراعاة كل من أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وإنشاء هيئة فرعية ملائمة في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة نزع السلاح النووي؛ والالتزام بمبادئ اللارجعة والشفافية في جميع تدابير نزع السلاح النووي ومواصلة تنمية قدرات ملائمة وفعالة للتحقق؛ والتفاوض بشأن ضمانات أمنية ملزمة قانونا تعطيها الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية.

٣١ - وقال إنه عقب تفجيري هيروشيما وناغازاكي، نظم الملايين من سكان جنوب أفريقيا حملات من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية. وعارضت حركة التحرير الوطنية في جنوب أفريقيا قيام حكومة الفصل العنصري السابقة بتطوير القنابل النووية. وأوضح أن الحركة دعمت دعوة حركة بلدان عدم الانحياز من أجل نزع السلاح النووي، ومن أجل إعادة توجيه الموارد بتحويلها من برامج الأسلحة النووية إلى تخفيض الفقر. وقال إن الحكومة التي حلت محل نظام الفصل العنصري قررت طوعا تفكيك ترسانتها من الأسلحة النووية أملا في أن تحذو الدول الأخرى حذوها. وأوضح أن جنوب أفريقيا تظل تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الإبقاء على الأسلحة النووية والاحتفاظ بالمبادئ الأمنية التي تتوخى استخدامها. وقال إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لديها الحق في الحصول على ضمانات أمنية ملزمة قانونا دوليا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمشيا مع فتوى عام ١٩٩٦ الصادرة عن محكمة العدل الدولية والعملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض. وأوضح أن تلك الضمانات الأمنية ينبغي أن تنظر فيها هيئة فرعية في اللجنة الرئيسية الأولى للمؤتمر.

استخدامها في الأغراض السلمية كاستخدامها في مجالي الصحة والزراعة، على سبيل المثال، يمكن أن تحسن الظروف المعيشية للعديد من الناس. ومن ثم تولي جنوب أفريقيا أولوية عليا لبرنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للخدمة وتنسيق التعاون التقني وتشعر بالقلق إزاء عدم مقدرة صندوق المساعدة التقنية والتعاون على تلبية احتياجات البلدان النامية. وقال إنه يحث الدول الأطراف، في ذلك الصدد، على سداد اشتراكاتها في الصندوق.

٣٠ - وقال إن اتخاذ نهج كلي بدلا من نهج جزئي لتنفيذ المعاهدة أمر يتسم بالأهمية الحيوية. وأعرب عن رغبة وفده في اقتراح مجموعة من التدابير المترابطة من أجل تعزيز المعاهدة بجميع جوانبها مما يمكن أن يمثل مخططا أساسيا للأعمال التي ينبغي القيام بها حتى عام ٢٠١٠. وقال إن هذه التدابير تشمل ما يلي: تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر؛ واتخاذ إجراءات للتصدي لخطر الانتشار المتمثل في الأطراف الفاعلة من غير الدول؛ وزيادة تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ واتخاذ تدابير لبناء الثقة من قبل الدول ذات القدرات النووية؛ وامتثال الدول الكامل لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن تعهدها بالامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى إطلاق سباق تسلح نووي جديد؛ والتنفيذ العاجل للخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠؛ وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض الترسانات النووية غير الاستراتيجية؛ وقيام تلك الدول بوقف تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وفقا لالتزامها بالحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية. وأضاف أن الخطوات الأخرى يمكن أن تشمل قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بإكمال وتنفيذ ترتيبات لوضع المواد الانشطارية التي لم تعد هناك حاجة إليها تحت نظام تحقق

٣٤ - وأعربت عن أسف وفدها العميق للفشل في عقد منتدى خاص لمناقشة التجارب في المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية نظرا لعدم التمكن من الاتفاق بشأن جدول أعمال لذلك المنتدى. وقالت إن هذا المنتدى كان سيمكن منطقة الشرق الأوسط من اتخاذ الخطوة الأولى صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأعربت عن ترحيب وفدها بحصيلة مؤتمر المكسيك وشددت على الدور الحيوي الأهمية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في منع الانتشار النووي وبلوغ السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٣٥ - وقالت إن مؤتمر الاستعراض الحالي يوفر فرصة للدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة لكي تفعل ذلك وتحقق عالميتها. ودعت أيضا إلى تحقيق عالمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاعتراف به بوصفه معيارا للتحقق، وذلك بهدف تعزيز المعاهدة وتدعيمها.

٣٦ - وقالت إن هناك ضرورة واضحة لوجود نظام لمنع تقريب المواد النووية والاتجار فيها على نحو غير مشروع. وقالت إن وفدها يتطلع قدما، وهو يشعر بالقلق الشديد إزاء هذه المخالفات، إلى المناقشات المقبلة بشأن تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لكي تشمل فقرة معنية بالإرهاب النووي. وأعلنت أن الكويت قد انضمت مؤخرا إلى تلك الاتفاقية. وقالت إن المبادرات التي تتخذها الدول في ميدان الأمن النووي لا ينبغي النظر إليها بوصفها أدوات منفصلة بل بوصفها أدوات تكميلية بغية تعزيز كل من معاهدة عدم الانتشار وولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ودعت إلى وضع ضوابط للصادرات تتسم بالشفافية ورحبت باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وفي الختام قالت إن وفدها يتفق مع المدير العام للوكالة بشأن الربط بين التنمية والأمن ويؤيد مقترحاته من أجل تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٣٢ - السيدة الملا (الكويت): شددت على أهمية الحفاظ على سلامة المعاهدة وإيلاء النظر بقدر متساوٍ لأركانها الثلاثة. وقالت إنه ينبغي اتخاذ نهج متكامل للنظر في مختلف المسائل المعروضة على اللجان الرئيسية للمؤتمر، بما في ذلك الشؤون الإقليمية، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ودعت المؤتمر إلى استعراض المعاهدة بدون المساس بحقوق الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة وأن يكفل في الوقت نفسه عدم إساءة استغلال تلك الحقوق. وقالت إنه، في الحالة الدقيقة الراهنة، فإن كلا من الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والحق المشروع في الدفاع عن النفس ليسا مطلقيين بل يجب إخضاعهما لضوابط. وأضافت أن المؤتمر يجب ألا ينساق إلى فرض التزامات جديدة بدون النظر بعناية في عدد من المسائل الشائكة التي تتطلب مناقشتها وإيجاد حلول ملائمة لها. وقالت إنه يجب الاحتفاظ مهما كلف الأمر بتوازن بين التحقق من التزامات الدول والحقوق القائمة بموجب المعاهدة والحاجة إلى تحقيق التقدم في نزع السلاح النووي.

٣٣ - وقالت إن وفدها يولي أهمية خاصة للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي أُتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتميدها في عام ١٩٩٥. فلن يكون هناك أمن أو استقرار في الشرق الأوسط ما دامت إسرائيل ترفض إخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعيق تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة. وقالت إن المؤتمر يجب ألا يغض بصره عن دولة ترفض السماح بالتحقق من مرافقها ولم تنضم بعد إلى المعاهدة وتعيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما يجب ألا يتساهل معها. وأضافت أن وجود هذه الحالة غير الطبيعية لن يؤدي سوى إلى تشجيع الدول الأخرى على حيازة الأسلحة النووية أو تصنيعها.

٣٧ - وعاد السيد دي كيروز دوارتي (البرازيل) إلى تولي رئاسة الجلسة.

٣٨ - السيد سيرار (سلوفينيا): قال إنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض، مستفيداً من الزخم المتولد عن الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أن يتخذ قرارات جريئة استناداً إلى تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005). ودعا إلى تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة وحث الدول التي لم توقع على المعاهدة وتصديق عليها أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وأعرب عن تأييد وفده القوي للحفاظ على التوازن بين الأركان الرئيسية الثلاثة للمعاهدة، ألا وهي: عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأعرب عن تأييد وفده التام، وهو يشعر بالقلق إزاء خطر حصول الإرهابيين على أسلحة دمار شامل، لرأي مجلس الأمن بأن الإرهاب يمثل أحد أخطر التهديدات على السلام والأمن. وقال إن وفده يرحب، في ذلك الصدد، باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي ملأ الفجوة في النظامين الحاليين متعددي الأطراف لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ودعا الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية بموجب ذلك القرار أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأعلن عن استعداد سلوفينيا لتقديم المساعدة للبلدان التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية القانونية والتنظيمية اللازمة، أو الخبرة التنفيذية، أو الموارد اللازمة لتلك الغاية.

٣٩ - وقال إن سلوفينيا، التي تمتلك مرافق نووية وتفي بالتزاماتها الدولية المتعلقة بعدم الانتشار، تولي أهمية عظمى لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة. واستدرك قائلاً أن تلك الأنشطة، مع ذلك، يجب أن تتسم بالشفافية وتخضع لفحص الوكالة

الدولية للطاقة الذرية. وأعلن أن سلوفينيا أبرمت في عام ٢٠٠٠ بروتوكولا إضافيا لاتفاق ضمانات الوكالة الخاص بها. وقال إن سلوفينيا تحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وينبغي أن تواصل الوكالة مساعدة الدول في وضع تشريعات نموذجية، بما أن عدم وجود تشريعات محلية في بعض الدول الأطراف يمثل تهديدا حقيقيا لنظام عدم الانتشار النووي. وأعرب عن ترحيب وفده بمقترح الأمين العام المعرب عنه في تقريره، بشأن تعزيز دول الوكالة في ميدان عدم الانتشار النووي، بما في ذلك بوصفها ضامنا لإمداد مستخدم الطاقة النووية في الأغراض المدنية بالمواد الانشطارية. وقال إن وفده يحث جميع الدول التي لم توقع وتصديق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك، لا سيما الدول التي ترد قائمة بها في المرفق ٢ للمعاهدة. وأشار إلى أن تأخير دخول المعاهدة حيز النفاذ لن يشكل تهديدا نوويا دائما على الجنس البشري وحسب بل يمكن أن يقوض الإنجازات العالمية والإقليمية في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقال إن تشريع سلوفينيا الجديد والأشد صرامة المتعلق بضوابط الصادرات على المواد ذات الاستخدام المزدوج، الذي استحدث في عام ٢٠٠٠، جرى تعديله مرة أخرى في السنة الماضية. وأعلن أن سلوفينيا طبقت أيضا، لتلك الغاية، القاعدة التنظيمية رقم ٠٤/١٣٤٣ لمجلس الاتحاد الأوروبي، وبدأت التعاون مع الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية لتعزيز الرقابة الدولية على مفاعلاتها وقدراتها، وأنها عضو في مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر.

٤٠ - وقال إن سلوفينيا، التي تمثل لجميع التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، تحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة جهودها في ذلك الصدد. وأوضح أنه، في رأي سلوفينيا، تظل الخطوات العملية الثلاث عشرة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض في عام

النووي. وإذ يشدد على أهمية عالمية المعاهدة، حث جميع الدول التي لم تنضم بعد إليها أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية بدون تأخير. وقال إن هناك حاجة لاتخاذ تدابير قوية للإثناء عن الانسحاب من المعاهدة.

٤٤ - وفي الختام، أعرب مجددا عن تأييد وفده للمبادرة المتعلقة بأمن الانتشار لتعزيز نظام عدم الانتشار ولقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي عاجل الشواغل إزاء حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل.

٤٥ - السيدة فاساريوفا (سلوفاكيا): قالت إن وزير خارجية سلوفاكيا، في مخاطبته مؤخرا مؤتمر نزع السلاح، شدد على ضرورة التنفيذ المتوازن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق مواءمة تدابير عدم الانتشار على أساس الأركان الثلاثة للمعاهدة. وقالت إن وفدها سيعمل على الحفاظ على أهمية الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠، وذلك بالتركيز بصفة خاصة على مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأشارت إلى أن التقييد الصارم بواجبات عدم الانتشار والمساءلة سيكونان أمرين ضروريين لكفالة عدم إساءة استخدام التكنولوجيات والمواد النووية أو عدم وقوعها في أيدي الإرهابيين. وقالت إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل أداة لا غنى عنها لبناء الثقة الضرورية لكفالة فعالية النظام المتعدد الأطراف. وأوضحت أن وفدها يؤمن بأن إبرام البروتوكولات الإضافية ينبغي تطويره ليصبح معيارا للتحقق ودعت إلى الخضوع الشامل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٦ - وأضافت أنه، علاوة على ذلك، فإن بدء النفاذ في وقت مبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بنظام التحقق الشامل الملحق بها، سيمثل فرصة لتعزيز نظام عدم الانتشار. وقالت إن البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة عالمية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأجهزة النووي

٢٠٠٠ تظل صالحة. وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتخفيض ترساناتها النووية، وذلك خاصة بالتصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المبرمة في موسكو في عام ٢٠٠٢.

٤١ - وأعرب عن التأييد الشديد لموقف الاتحاد الأوروبي بشأن الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إن المؤتمر ينبغي أن يعتمد تدابير ملائمة لإثناء الدول الأطراف عن الانسحاب وأن مجلس الأمن ينبغي أن يضطلع بدور أكبر في التصدي لمخالفات الالتزامات القائمة بموجب المعاهدة. وفي الختام، أعرب عن ترحيب وفده باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي يعتمزم بلده توقيعها فور فتح باب التوقيع على الاتفاقية في أيلول/سبتمبر. وقال إن وفده يدعو جميع الدول إلى أن تحذو ذلك الحذو.

٤٢ - السيد هانيسون (أيسلندا): قال إن وفده، في الشهر السابق، أعرب عن تأييده لمقترحات الأمين العام بشأن تعزيز الهياكل المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وأوضح أن أيسلندا تعتقد منذ وقت طويل بأن التحقق ذي المصدقية والفعال يمثل عنصرا رئيسيا في نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إنه، بغية الحيلولة دون حدوث مخالفات، يجب اتخاذ إجراءات لتعزيز آليات الامتثال للمعاهدة والتحقق منها، فضلا عن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٣ - وقال إن وفده يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالأسلحة النووية والامتثال لواجباتها المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح بموجب المعاهدة. وأضاف أن وفده يأمل أيضا في أن تمثل جمهورية إيران الإسلامية لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحقيق الشفافية في تطوير برنامجها

غير الحائزة للأسلحة النووية. وأعلن أن ليتوانيا على استعداد لتقاسم خبرتها التي اكتسبتها خلال أربع سنوات من تنفيذ مثل ذلك البروتوكول. وقال إن الدول، علاوة على ذلك، لا ينبغي أن يكون بوسعها الانسحاب من المعاهدة ثم التمتع بفوائد التكنولوجيات النووية التي تحصل عليها بموجبها.

٤٩ - وأضاف أن الأنظمة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، المدعومة بأنظمة وطنية قوية، قد أصبحت أدوات هامة في تنفيذ المادة الثالثة من المعاهدة وتشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من استجابة فعالة للخطر المتمثل في احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين، خاصة في ضوء تزايد نشاط السوق السوداء في التكنولوجيات والمواد النووية الحساسة. وقال إن بذل جهود جادة ومطردة، في ذلك الصدد، لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تتسم أيضا بأهمية حاسمة. وأشار إلى أنه يجب كذلك الوثوق بمبادرة الأمن من الانتشار ومبادئ الحظر الواردة فيها لتعبئة الإرادة السياسية والقدرة على منع أعمال النقل غير المشروع للمواد والمعدات النووية. وأضاف أن المؤتمر يجب أن يعمل سريعا لتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بوصف ذلك استراتيجية أخرى لمنع وصول الإرهابيين إلى تلك المواد. وأعرب عن الترحيب باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي الشهر الماضي.

٥٠ - وقال إن ليتوانيا في نهاية عام ٢٠٠٤ أغلقت أول مفاعل من طراز RBMK في محطة إنغالينا للطاقة النووية التابعة لها، كما أن المفاعل الثاني والأخير قد حُدد للإغلاق بحلول عام ٢٠٠٩، حيث يمثل ذلك إجراء مكلفا ومعقدا ما كان ليتسنى القيام به بدون مساعدة المانحين الأوروبيين ومانحين آخرين. وأضاف أنه خلال مرحلة وقف التشغيل، وعملا بالممارسة المتبعة، أولت ليتوانيا الأولوية لتدابير السلامة والأمن لمنع أي تحويل ممكن للمواد أو المعدات النووية. وقال إن ليتوانيا تلقت مساعدة من الوكالة الدولية

المتفجرة سيمثل مساهمة إضافية في العملية، وأن بوسع أعضاء مؤتمر نزع السلاح القيام بالكثير في ذلك الصدد. وأشارت إلى أن ضوابط الصادرات تدرج أيضا ضمن الأدوات الفعالة لكفالة عدم الانتشار. فالسوق السوداء للمواد النووية التي تم الكشف عنها مؤخرا تؤكد بدون شك ضرورة وضع ضوابط أفضل.

٤٧ - وقالت إن من الضروري ضرورة حاسمة الإقرار بأن واجبات عدم الانتشار لا تمثل أدوات مؤقتة للمساومة للحصول على التكنولوجيات والمواد النووية، ذلك بالنظر إلى أن نوايا بعض الدول الأطراف تختلف، للأسف، عن مقاصد المادة الرابعة من المعاهدة. وأوضحت أن وجود نظام عالمي للضمانات والتحقق يعني احترام جميع البلدان لجميع الواجبات وتنفيذها بدون شروط قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وسماحتها في الوقت نفسه للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق بروتوكول إضافي، بالتأكد من عدم وجود أي أنشطة نووية غير معلنة داخل أراضيها. وقالت إن لدى الدول الأطراف فرصة فريدة ومسؤولية ثقيلة، فمستقبل عدم الانتشار سيبدو تماما كما يقوم مؤتمر الاستعراض بتشكيله الآن.

٤٨ - السيد يانكوسكاس (ليتوانيا): لاحظ أن نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واجه خلال السنوات الخمس الماضية تحديات تمثلت في انسحاب دولة طرف، وانتشار نووي سري، والتهديد المتمثل في الإرهاب النووي، وهي تحديات يتطلب كل منها استجابة من مؤتمر الاستعراض. وقال إن الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية يجب ألا يستخدم ذريعة لانتهاك نص وروح المعاهدة. بل أن استخدام الدول لذلك الحق يستدعي استخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسائل أقوى للتحقق. وأضاف أن إبرام بروتوكول إضافي مع الوكالة ينبغي أن يصبح معيارا عالميا للتحقق وشرطا للإمداد إلى جميع الدول

تلاتيلولكو وفي إنشاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعلنت أن كولومبيا، علاوة على ذلك، ستقوم قريباً بإبرام بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٤ - وقالت إنه لا بد من منع حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وينبغي وضع ضوابط لا على الانتشار الأفقي وحسب، بل أيضاً على الانتشار الرأسي، مع فرض جزاءات في حالة الانتشار الرأسي، بموجب معاهدة عدم الانتشار المعززة.

٥٥ - وأضافت أن كولومبيا، بوصفها واحدة من الدول المشاركة في مقترح السفراء الخمسة، قد سعت إلى تنشيط المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح وإلى إقناع الدول الحائزة للأسلحة النووية بإعادة النظر في استراتيجياتها حتى يتسنى إنشاء لجنة لنزع السلاح النووي. وأضافت أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف الموافقة على المعاهدة ككل.

٥٦ - السيد جينبايف (قيرغيزستان): لاحظ أن التوقعات الكبيرة التي نشأت عقب مؤتمر الاستعراض في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، ظلت بالفعل، على أفضل تقدير، محققة جزئياً. وقال إن غالبية الخطوات العملية الثلاث عشرة لم تتخذ بعد، بلد أن بعض التقهقر قد حدث. وأضاف أن مؤتمر نزع السلاح ظل معطلاً، وأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وتم التخلي عن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ولم يتحقق تقدم ملحوظ في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وفوق كل شيء، احتلت الأسلحة النووية مكانة أبرز في السياسات الأمنية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقال إن معاهدة عام ٢٠٠٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض

للطاقة الذرية في تحسين نظامها الوطني للحماية المادية وإنشاء نظام لتحديد أماكن المواد المشعة غير معروفة المصدر، وتأمينها، وإزالتها.

٥١ - وأشار إلى أن تقرير ليتوانيا الوطني عن تنفيذها لمعاهدة عدم الانتشار شمل جميع مواد المعاهدة، وأن تقديم جميع الدول الأطراف لتقارير شاملة من هذا القبيل ينبغي أن يصبح هو المعيار السائد. وقال إن مؤتمر الاستعراض ينبغي أن يستفيد من المبادئ الراسخة في الماضي، وخاصة من الخطوات العملية الثلاث عشرة. وأضاف أنه ينبغي إيلاء الأولوية للإزالة التي يمكن التحقق منها للأسلحة النووية غير الاستراتيجية، عملاً بالمبادرات النووية الرئاسية لعامي ١٩٩١-١٩٩٢ التي اتفق عليها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وقال إنه باختمام مؤتمر الاستعراض الحالي، ينبغي أن يكون قد تم تعزيز سلامة المعاهدة ومصداقيتها السياسية، وأن تكون قرارات قد اتخذت سعياً إلى التغلب على العجز المؤسسي.

٥٢ - السيدة هولغوين كويار (كولومبيا): لاحظت أن الانتشار النووي أخذ في الازدياد المطرد وأنه أخذ يمثل اختصاراً خطيراً لكل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار الأوسع. وقالت إن الحالة العالمية لم تقل تعقيداً الآن عنها خلال الستينيات عند وضع المعاهدة واعتمادها. فبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال خارج إطار المعاهدة ولا تزال هناك مخزونات عالمية من اليورانيوم والبلوتونيوم على درجة عالية من التخصيب. وأشارت إلى وجود افتقار مثبط للتقدم بموجب المادة السادسة منذ مؤتمر الاستعراض الأخير.

٥٣ - وقالت إن كولومبيا، الدولة المناصرة تقليدياً لنزع السلاح الكامل والموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قد ساعدت في التفاوض بشأن معاهدة

الأطراف الفاعلة من غير الدول. وأشار إلى أنه ينبغي على وجه الخصوص منع الإرهابيين من الحصول على المواد الانشطارية التي يمكن أن تستخدم في صنع القنابل القذرة. وقال إنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض أن ينظر في وسائل تأمين المخزونات الحالية من اليورانيوم عالي التخصيب في القطاع النووي المدني وتخفيضها وإزالتها في نهاية المطاف. وأضاف أن من الضروري تعزيز ضوابط الصادرات ومحاربة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية الحساسة. وأعرب عن الارتياح الكبير لاعتماد الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي جاءت بمبادرة روسية.

٥٩ - وقال إنه ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا لتخفيف العواقب البيئية لبرامج الأسلحة النووية السابقة والحالية، وخاصة مخزونات اليورانيوم. وأشار إلى أن هذه المسائل البيئية كثيرا ما تُغفل، رغم أثرها الخطير على بلده وعلى البلدان الأخرى. وقال إنه ينبغي للحكومات والمنظمات ذات الخبرة الفنية في مجال التنظيف والتخلص من المخلفات أن تكون مستعدة لتقديم المساعدة في المناطق المتضررة. وأضاف أنه من الضروري أيضا التشديد على الدور الحيوي إلا أنه غير مستغل بما يكفي الذي يمكن للتنظيف والتدريب أن يقوموا به بوصفهما أدوات لنزع السلاح وعدم الانتشار، على النحو الذي جرى توضيحه في قرار الجمعية العامة ٦٢/٥٩ وفي دراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124)، حيث ينبغي لمؤتمر الاستعراض تناول التوصيات الواردة فيهما. وقال إنه رغم أن العالم أصبح مكانا مختلفا جدا، فإن المبادئ والأهداف التي أعرب عنها قبل ١٠ سنوات مضت في مؤتمر الاستعراض لا تزال على أهميتها الحاسمة.

٦٠ - الرئيس: قال إنه يواصل مشاوراته المكثفة مع الوفود ومجموعات الوفود في جهد لتقريب الخلافات المتبقية بشأن البند ١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو) مثلت تقدما بيد أنها لم تعالج بصورة كافية أخطار الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وأشار إلى أن مؤتمر الاستعراض الحالي ينبغي أن يناقش سبل التعجيل بالتخفيض المتسم بالشفافية والذي لا رجعة عنه لجميع فئات الأسلحة النووية.

٥٧ - وقال إن تطورا إيجابيا في عدم الانتشار تمثل في إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وأضاف أن هذه المناطق تغطي الآن نصف الكرة الجنوبي بأكمله تقريبا، بالإضافة إلى القارة القطبية الجنوبية، وقاع البحار، والفضاء الخارجي. وأشار إلى أن هذه المناطق، بالإضافة إلى نطاق تغطيتها الجغرافية الواسعة، فقد أصبحت أيضا أدوات أكثر قوة لعدم الانتشار. وأعرب عن سرور حكومته من التقدم الذي أحرز مؤخرا في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فقد صيغت المعاهدة المنشئة لهذه المنطقة وسيجري التوقيع عليها قريبا من قبل الدول الخمس المعنية، مما سيعزز الأمن الإقليمي والعالمي.

٥٨ - وقال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الزاوية في الجهود المبذولة في ذلك المجال، يجب أن تكيف مع التحديات الجديدة، ويجب على الدول الأطراف فيها أن تراعي الواقع الجديد. وبالنظر إلى الهجمات الإرهابية الفظيعة في عدة قارات منذ مؤتمر الاستعراض السابق، يقر الجميع بأهمية منع الإرهابيين من إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. وقال إن وجود ضمانات كافية والحماية المادية للمواد والمرافق النووية يظلان يمثلان خط الدفاع الأول. وأضاف أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قامت على نحو يستحق الإشادة بتعزيز نظام الضمانات الدولي، وأن حكومته يسرها أن تعلن أنها قد دخلت في اتفاق ضمانات مع الوكالة في عام ٢٠٠٤ وأنها ستقوم سريعا بإبرام بروتوكول إضافي. وقال إنها تؤيد أيضا الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية التصدي للتحديات الجديدة في مجال عدم الانتشار التي تمثلها